اتجاهات تعديل هيكل القطاعات الاقتصادية في العراق * للمدة (1921-2011)

الاستاذ المساعد
د. موسى خلف عواد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة القادسية

الباحث
جاسم سعد كريم
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة القادسية

تاريخ استلام البحث: 2013/1/27 تاريخ قبول النشر: 2013/4/1

المستخلص:
يشير البحث الى الاشكاليات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية والتي حالت دون التمكن من التنمية الاقتصادية بالرغم من الامكانيات التي يتمتع بها الاقتصاد العراقي من نفط واراضي زراعية تصلح للزراعة ومياه سطحية وجوفية وغيرها، إلا إن هذه الاشكاليات قد أعاقت عملية التنمية الاقتصادية لذا لابد من تصحيح هذه الاختلالات عن طريق تنويع الاقتصاد العراقي وفتح المجال امام القطاع الخاص وتسهيل عملة في النشاطات التي يتميز بها ورفعها عن كاهل الدولة والاتجاه نحو النشاطات التي لا يتميز بها القطاع الخاص وخلق سوق تنافسية داخل البلد لتنشيط عمل القطاع الخاص وان يكون للدولة دور تصحيحي وانمائي ليواكب آلية اقتصاد السوق وفسح المجال للقطاع الخاص للعمل بحرية كذلك العمل على خلق تنمية اقتصادية مستدامة ولهذا يجب ان تكون التنمية المستدامة منطلقة من مجموعة من العمليات التي يجب أن تكون في إطار خطة طويلة قابلة للتحقيق لا تتأثر بغياب أفراد أو تتأثر بسبب فشل منهج في التطبيق أو تخضع للمزاج وبذلك تكون التنمية المتواصلة أشبه بالعقد متصلة مع بعضها البعض من خلال أهداف قريبة توصلنا إلى أهداف بعيدة، وتكون التنمية المتواصلة هي التنمية التي تحقق وتشبع احتياجات الحاضر للمجتمع دون الإخلال باحتياجاتهم المستقبلية. لذا فإن الرؤية المستقبلية لتنمية مستدامة في العراق تستند على تعديل هيكل القطاعات الاقتصادية، وقد خلص البحث الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات.

Trends modify the structure of the economic sectors in Iraq For the period (1921-2011)

Asst. Prof. (Ph.D.)
Mousa Khalaf Awwad

searcher
Gasim Saad Karem

Collage of Administration & Economic Al-Qadisiya University

Abstract:
Research shows the dilemmas suffered by the Iraqi economy and the structural imbalances that have prevented the mastery of economic development in spite of the possibilities enjoyed by the Iraqi economy from oil and agricultural land suitable for agriculture and surface and ground water, etc., however, these problems have hindered the economic development process therefore has to be correct these imbalances by diversifying the Iraqi economy and opening the way for the private sector

* - بحث مستل عن رسالة الماجستير الموسومة (بناء النسق الاقتصادي للدولة في العراق دراسة تحليلية في تطور نمط التنمية)

and facilitate the currency in activities that characterize and lifting the burden of the state and the trend toward activities that are not characterized by the private sector and create a competitive market within the country to activate the work of the private sector and that will be the state 's role corrective and a development to keep pace with the mechanism of market economy and to allow the private sector to operate freely as well as working to create sustainable economic development and this must be sustainable development flying from a set of processes that must be in the context of a long- unattainable not affected the absence of individuals or affected by the failure of approach in the application or subject to mood and thus the continued development like a contract connected with each other through our goals relative to distant targets, and the continued development is development that meet the needs of the present and the saturation of society without prejudice to future needs. Therefore, the future vision of sustainable development in Iraq is based on the modified structure of economic sectors, the research concluded to a number of conclusions and recommendations.

مشكلة البحث :

يعاني العراقي من مشكلة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والتي وضعت عقبات على المسيرة التنموية الطويلة نتيجة ان الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب.

فرضية البحث:

عانى الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية نتيجة ضعف السياسات الاقتصادية المتبعة والظروف السياسية الداخلية والحروب الخارجية والتي رمت بضلالها على تخلف وتأخر الاقتصاد ونهضته الاقتصادية لذا لابد من بناء آليات اقتصادية تعتمد على اقتصاد السوق مدعومة من الدولة.

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في دراسة وتوضيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وكيفية معالجتها وتعديل هيكل القطاعات الاقتصادية في العراق للنهوض بواقع الاقتصاد وان البحث له حدود زمانية من المدة 1921-2011 .

هيكلية البحث:

يتكون البحث من ثلاث مباحث اساسية وهي:

المبحث الاول:- الاختلالات الهيكلية في الفكر الاقتصادي (الاطار النظري).

المبحث الثاني:- واقع القطاعات الاقتصادية في العراق.

المبحث الثالث:- اليات تعديل هيكل القطاعات الاقتصادية في العراق.

المقدمة:

عانى الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية نتيجة ضعف السياسات الاقتصادية المتبعة والظروف السياسية الداخلية والحروب الخارجية والتي رمت بضلالها على تخلف وتأخر الاقتصاد ونهضته الاقتصادية ، لذا سيوضح البحث هيكل القطاعات الاقتصادية كإطار نظري وعرض واقع القطاعات الاقتصادية في العراق والذي امتاز بأحادية الجانب نتيجة اعتماده على قطاع واحد الا وهو قطاع النفط وتوضيح بعض الاليات التي يمكن للسياسة الاقتصادية استخدامها لتعديل هذه الاختلالات في القطاعات الاقتصادية.

المبحث الاول:- الاختلالات الهيكلية في الفكر الاقتصادي (الاطار النظري)

أخذ موضوع الاختلال الاقتصادي وتوازنه أهمية كبيرة في كثير من الدراسات الاقتصادية ، فقد تناولته المدارس الاقتصادية المختلفة بالدراسة والتحليل وأسهم بطريقة واضحة في رسم رؤية لتطور الفكر الاقتصادي في هذا الخصوص مما أسهم في التأثير على السياسات الاقتصادية المتبعة في معالجات هذه الاختلالات ، وينبغي ان يكون أي تفسير او معالجة للمشكلات الاقتصادية ضمن اطار اجتماعي وسياسي واقتصادي ومن هنا برزت الحاجة الى حلول تعالج تلك المشكلات في هيئة أراء وفرضيات تصاغ بشكل قوانين ونظريات ، كما انه لا يمكن معالجة قضية التنمية والتي تعاني منها البلدان النامية بمعزل عن دراسة العلاقات بين اجزاء بنية الاقتصاد . ومن هنا ظهرت اهمية دراسة تلك العلاقات بين قطاعات الاقتصاد او ما يدعى بالهيكل الاقتصادي ، ويمكن وصف التغيرات التي تسيطر على الاهمية النسبية لمكونات أي اقتصاد بالتغير الهيكلي وكذلك على التغيرات التي تطرأ على العناصر المكونة للكيان الاقتصادي والذي يترتب عليه تأثير تلك العلاقات التناسبية على مجمل التغيرات الاخرى ، كما ان دراسة التغيرات الهيكلية هي مرتبطة بتحولات التنمية والنمو عبر مراحلها المتعاقبة . ويعد التغير الهيكلي العنصر الاول في التنمية الاقتصادية وعليه فيمكن ارجاع اسباب التغير الهيكلية الى :

1. التغير في العلاقات القطاعية أي انتقال مركز ثقل الاقتصاد من قطاع الى قطاع اخر من القطاعات الاقتصادية المكونة للهيكل الاقتصادي أي تغير هيكلي.
2. التغير في النسب والعلاقات الهيكلية الرئيسية للعناصر المكونة للهيكل الاقتصادي أي تحول هيكلي.

فالنظام الرأسمالي الذي قام على أنقاض الاقطاعية وكون الدولة القومية بعد القضاء على الامراء وظهور الكنيسة البروتستانتية والتي أباحث التعامل بالربا. والتي ادت الى تحقيق توازن، لكن ثمة اختلال قد ظهر حيث ان المعادن الثمينة التي دخلت البلد قد ادت الى زيادة التضخم وقد أوضح (جان بودان) 1568 ان اهم الاسباب لارتفاع الاسعار هي كثرة النقود المتداولة بصورة اكثر من السلع المعروضة والتي أدت لظهور مدرسة الطبيعيين (الفيزوقراط) (1). وبين بودان ان من اهم اسباب التضخم في المرحلة التجارية هي دخول الذهب والمعادن الثمينة بصورة كبيرة للبلد يقابلها ثبات او انخفاض الانتاج وتخفيض العملة والطريقة الاحتكارية التي أتبعتها الدول أضافة الى بذخ واسراف العوائل المالكة والسادة الكبار .(2) ويعتبر الدكتور كيناي مؤسس مدرسة الطبيعيين (الفيزوقراط) الذين نادوا بتحقيق التوازن عن طريق زيادة الانتاج ليساوي الطلب كما بينوا ان الانتاج هو كل عمل يخلق ناتجاً صافياً جديداً لذلك اعتبروا قطاع الزراعة هو القطاع الوحيد المنتج وكل القطاعات الاخرى عقيمة فالزراعة عملها في الاقتصاد كعمل القلب في الجسد .(3).

كما أكدت على رفع الحواجز الكمركية على التجارة لتحقيق التوازن الخارجي وذلك لكي يخرج النقد ويقلل من التضخم مقابل استيراد السلع لسد الطلب الكبير فيزداد المعروض من السلع حسب رأي الكاتب فنست دي جورناي (دعهُ يعمل دعهُ يمر) (4) . أما المدرسة الكلاسيكية والتي وعت التوازن التلقائي شعاراً لها وأي تدخل من الخارج سيؤدي إلى اختلال التوازن ولكن لكي يتحقق التوازن فقد قام الفكر الكلاسيكي على افتراضين هما :

1. المنافسة الكاملة والتي توضح عدم إمكانية البائعين أو المشترين للسيطرة على قوة السوق والأسعار .
2. الاستخدام الكامل هو الحالة الطبيعية للوضع الاقتصادي .

وتفترض النظرية الكلاسيكية عدم حصول نقص في الطلب الفعال في السوق لأن (العرض يخلق الطلب عليه) وهو القانون الذي وضعه ساي، ويوضح القانون ان البطالة الناشئة

عن فائض انتاجي سلعي هو امر غير محتمل لأنه حسب القانون فأن العرض يخلق الطلب المساوي له فالطلب الناشئ عن عملية الانتاج والذي يقوم بتسلمه الافراد يقومون بأنفاقه على السلع الاستهلاكية والقسم الاخر منهُ يصبح ادخارا والذي يعود الى السوق بصورة تلقائية كإنفاق استثماري (5) .

وتعبر هذه المبادئ عن عدة توازنات مترابطة تؤدي أحداها الى الاخرى بشكل تلقائي بحيث يكون الاقتصاد عل شكل حلقة توصلنا نهايتها ببدايتها . وقد افترضت هذه المدرسة ثبات العرض الكلي مهما تغيرت الاسعار والتوازن يتحقق من خلال الاستخدام الكامل (أي عدم وجود بطالة) ولم تستطع هذه النظريات الكلاسيكية من مواجهة ازمة الكساد الكبير م (1929 – 1933) لذا وضع كينز نظريته وأنتقد المدرسة الكلاسيكية وبين ان القوى التلقائية التي أعتمد عليها الكلاسيك لتحقيق التوازن غير كافية وحدها ، لأن الفرضيتين التي استندت اليها النظرية الكلاسيكية لم تحقق التوازن وقد استند التوازن (العرض والطلب) عند كينز من خلال الاعتماد على زيادة الطلب الفعال من خلال الدعم الحكومي (الانفاق العام) لزيادة الطلب الكلي (6) . أما المدرسة النقودية والتي ظهرت نتيجة أزمة التضخم الركودي خلال عقد السبعينيات على يد فريدمان وقد اختلفت المعالجات لأزمة الاختلالات في الاقتصادات العالمية فقد صاحب الركود الاقتصادي هذه المرة تضخم لذا فأي زيادة في الانفاق ستزيد من التضخم لذا كانت المهمة مزدوجة ومعقدة لتحقيق التوازن دون زيادة كمية النقود لكبح التضخم والذي يعده فريدفان العدو الاول(7). ولتحقيق التوازن فأن النقوديون قد عادوا الى قانون ساي أي ان قانون العرض والطلب سيكون تلقائياً دون الحاجة للطلب الفعال وعليه فأنه يجب على الحكومة تشجيع زيادة الانتاج الذي سيخلق الطلب عليه من خلال تقليل الضرائب وكبح التضخم من خلال افتراض الحكومة من الافراد . وبين النقوديون ان سحب كمية من العملة لن يسبب خفض الطلب الكلي ويمكن معالجته من خلال العمل على زيادة الطلب الخارجي من خلال خفض قيمة العملة أي ان الطلب الكلي سيتوازن مع العرض الكلي عندما تعوض الزيادة في الصادرات النقصان في الانفاق الحكومي والانفاق الاستهلاكي . ولقد نسب النقوديون ان كل ما يجري للنظام الرأسمالي من اختلالات هي نتيجة التداول النقدي فالتضخم والبطالة والركود واختلال ميزان المدفوعات هي أخطاء للسياسة النقدية لذا فان هدف الاقتصاد هو تحقيق الاستقرار النقدي وليس التوظيف الكامل . ويرى النقوديون ان معظم أوجه الاختلالات في هياكل الاقتصادات النامية والتي تأخذ شكلاً متمثلاً في اختلالات داخلية وخارجية يمكن ان تكون بفعل عوامل نقدية وان السياسة النقدية التي تمارسها المصارف المركزية كالإفراط في الاصدارات النقدية والادوات المالية الاخرى تكون بنسبة لا تتناسب مع حجم الناتج القومي مما يتسبب في اختلال نقدي يؤثر على هيكل الاقتصاد بشكل عام ولذلك تصبح السياسات النقدية تابعة للسياسات المالية ولمعالجة هذه الاختلالات فإنها تتمثل في الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد وترك القطاع الخاص كي يقرر مستويات الإنتاج والاستثمار(8) . وقد أوضحت هذه المدارس الفكرية كثيراً للمعنيين بالتنمية في محاولتهم لإصلاح الاختلالات الهيكلية في البلدان النامية وهل من الأنسب اقتصاديا استثمار اموالها في القطاع الصناعي أم الزراعي قد ظهرت عدة نظريات منها نظرية نيركسة حيث يرى ان النمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط من خلال القيام بموجة كبيرة من الاستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها وهو من الاقتصاد بين الذين ايدوا بشدة حاجة البلاد الى معدل مرتفع من الاستثمار عند بدء تنميتها .(9) لكن افتقار البلدان النامية للموارد لتحقيق النمو المتوازن لكل القطاعات جعلها عقبة امامها فالاستثمار مجموعة من الصناعات وتنمية الزراعة وبعض الخدمات الاجتماعية وهي تحتاج الى موارد طائلة لا تتأتى لهذه البلدان عموماً .(10) ونتيجة لهذه العقبات فقد دعا الاقتصاديون الى تحقيق النمو غير المتوازن فيرى هيرشمان ان الدفعة القوية تحتاج الى ان ينمو قطاع اقتصادي معين لديه روابط امامية وخلفية ويكون قائداً لبقية القطاعات الاقتصادية نحو التنمية الاقتصادية .(11) وان النمو يتحقق فعلاً نتيجة عدم توازن الاقتصاد القومي الناشئ عند وجود اختلالات غير

متوازنة تصيب الاقتصاد القومي في الصميم ويخشى معها ان تعيق نموه وتدعو الى انهياره ولكنها على العكس تؤدي الى بعث المزيد من القوة والصلابة في هذا الاقتصاد الأمر الذي يؤدي الى التنمية اذ ان هذه النظرية تتضمن وجود عمليات استثمارية صغيرة تحفز الاقتصاد القومي الرأسمالي معتمدة كلاً منها على الاخرى في تكامل وانسجام وتؤدي الى ظهور بعض الاختلالات في هذا الاقتصاد تتطلب عملية استثمارية اخرى متتابعة تؤدي الى مزيد من الطلب على سلع ومنتجات اخرى .(12)

كما استخدم الاقتصاديون النماذج لبيان اثر التغيرات البنيوية على المتغيرات الاقتصادية الكلية الاخرى اذ قسم فيشر (Fisher) الاقتصاد الوطني الى ثلاث قطاعات خلال مراحل التنمية الثلاث اذ أوضح ان عملية النمو والتحول في المرحلة الاولى من عملية التنمية هي الزيادة في نمو انتاج القطاع الأول (الزراعي) وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والذي بدوره سيؤدي الى تكوين فائض يستخدم في تمويل عملية تنمية القطاع الثاني (الصناعي) ويتطور وزيادة نمو الناتج القومي سيزداد الطلب على القطاع الثالث (الخدمات) . اما كولن كلارك (Colin clark) فقد ربط بين قوة العمل وتطور القطاعات الاقتصادية حيث قام بحساب كل من المستخدمات القطاعية من قوة العمل وكذلك ناتج القطاعات الاقتصادية حيث وجد ان مع تقدم مراحل التطور الثلاث لفيشر فأن النسب العالية من قوة العمل في القطاع الزراعي ستتحول الى القطاع الصناعي ومع ارتفاع الدخول تتحول الى قطاع الخدمات ، كما ظهرت عدة دراسات لتفسير التغيرات البنيوية فالبعض أضاف فرضيات معينة فأرثر لويس (W.A.Lewis) أضاف فرضية فائض العمل في الاقتصاد المزدوج حيث يتم تقسيم الاقتصاد الى قطاعين وان عملية التنمية الاقتصادية تتم من خلال استثمار رؤوس الاموال في القطاع الصناعي (والذي عدهُ حجر الزاوية في عملية التنمية) بالاستعانة بالفائض من العمل في القطاع الزراعي والذي يتميز بفائض العمل وانتاجيته المنخفضة لمتوسط نصيب الفرد وتخلف الفن الانتاجي حيث يفترض ان يكون مستوى الاجور في القطاع الصناعي اعلى من القطاع الزراعي وذلك لتحفيز العمال في القطاع الزراعي للانتقال الى القطاع الصناعي وحصوله على العمل الرخيص والذي يساعده في تحقيق أرباح عالية يعاد استثمارها فيه فيحصل بذلك توسع في الاستثمار والاستخدام والانتاج وهكذا تستمر عملية التنمية الاقتصادية(13).

أما سيمون كوزتيس (Simon Kuzentes) فقد استخدم التحليل الكمي لتحديد التغيرات البنيوية في الدول التي تطورت خلال الفترة (1860 – 1960)(*) فقد قام ببحوث نمطية عديدة استمت معظمها بوجود علاقة ارتباط بين متوسط دخل الفرد والتغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وقد قسم الدول مجاميع حسب متوسط دخل الفرد مستخلصاً نمطاً عاماً للنمو ومستخدماً التحليل الكمي لتحديد الانتظام الحاصل في التغيرات الهيكلية التي تشمل هيكل الانتاج البايلوجي للسكان وهيكل الحرفية للسكان وهيكل الاستهلاك وهيكل التجارة الخارجية وهيكل تكوين رأس المال وقد توصل الى عدة نتائج لهذا النموذج منها(14).

1. اتصفت اقتصاديات الدول المتقدمة بتناقص كبير ومنتظم لحصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي في الوقت الذي ارتفعت فيه حصة القطاع الصناعي ارتفاعا كبيراً .

---

* يمكن احتساب درجة الاختلال في قطاع معين من خلال المعادلة الاتية Qi\Qt-Li\Lt حيث تمثل :-

Qi :-الناتج في القطاع.

Qt :-الناتج القومي .

Li :-الايدي العاملة في القطاع .

Lt :-الايدي العاملة على مستوى الاقتصاد القومي .

2. التحرك نحو قطاع الخدمات لم يكن واضحاً ولا متوافقاً مع التغير الأول .
3. تزامن مع هذا التغير تحول ملحوظ في البنية الحرفية للسكان بين القطاعات الاقتصادية اذ هبطت نسبة القوة العاملة في الزراعة والصناعة المتصلة بها لصالح الصناعة كما ارتفعت نسبتها في قطاع الخدمات بشكل ملحوظ .
4. تميزت القطاعات الانتاجية الرئيسية في البلاد المتقدمة بزيادة الانتاجية الحدية برغم ان الزيادة كانت في الزراعة أدنى منها في الصناعة .
5. زيادة مساهمة تكوين رأس المال في الطلب الكلي رغم بقاء الاستهلاك يمثل النسبة الأكبر .
6. التفاوت في مرونة الطلب الدخلية ، حيث اتسمت السلع الغذائية والزراعية بمرونة منخفضة بينما أتسمت السع الاستهلاكية والصناعية بمرونة عالية .
7. التغير السريع في بنية الانتاج الصناعي أدى الى حدوث تغير في بنية التجارة الخارجية بشقيها الاستيراد والتصدير مع زيادة القيمة المطلقة والنسبية للتجارة الخارجية ، اما نموذج هوليس جنري فهو يعد من أبرز وأحدث النماذج في قياس ظاهرة النمو الاقتصادي وعلاقته بالتغيرات الهيكلية في البلدان .

وقد لاحظ جنري ان هناك علاقة بين معدل الدخل الفردي والتحولات الهيكلية في الناتج المحلي الاجمالي من خلال زيادة حصة الانتاج الصناعي وانخفاض الانتاج الزراعي مع زيادة واضحة لمعدل الدخل الفردي. وقد قسم جنري نموذجه الى ثلاثة اقسام، القسم الأول والذي يكون متوسط دخل الفرد فيها أقل من (600) دولار لعام 1976 ويسميها جنري بالبلدان المبكرة للتنمية والتي تمتاز بأن حصة الانتاج الزراعي ما يقرب من (40%) والصناعي بحدود (15%) من الناتج المحلي الاجمالي، أما القسم الثاني والذي يكون متوسط دخل الفرد (600 – 3000) فتمتاز بأن مساهمة قطاع الصناعة تكون اكبر من مساهمة قطاع الزراعة والتي سماها بالبلدان المتأخرة من النمو اما القسم الثالث والتي يصل فيها متوسط دخل الفرد الى (600) دولار فتمتاز بتساوي مساهمة القطاعين (الزراعي والصناعي) (15). ان التحليل الهيكلي كان له تأثير بالغ على السياسات التنموية الداخلية والخارجية وفي تأثير بالغ على السياسات التنموية الداخلية والخارجية وفي هذه السياسات أجمالاً يركز التحليل الهيكلي على معرفة نتائج مختلف انواع حالات عدم التوازن الهيكلي. والظاهرة الاساسية التي تم فحصها من السياسات التنموية الداخلية ظاهرة العمل الفائض وأثاره على توزيع الموارد وتفسير اتجاه توزيع الدخل نحو تباين أكبر وهذه الظاهرة ناتجة عن حالات عدم التوازن وقد ركز التحليل الهيكلي في السياسات التنموية الخارجية على طبيعة حالة عدم التوازن في ميزان المدفوعات وتأثيرها على سياسة التجارة الخارجية والمساعدات الاجنبية (16) .

وقد أسفرت هذه النظريات عن استنتاجات عملية او تطبيقية للسياسة الاقتصادية كرغبة الحكومة في البلدان النامية التي تسعى الى التخطيط الاقتصادي في حالة عدم امكانية السوق على أداء وظيفتها لذلك تلجأ الحكومات الى أتباع تحليل النظريات الهيكلية فالهيكليون يركزون على خطط قطاعية معينة وسياسات اقتصادية محددة مثل (الاصلاح الزراعي، وستراتيجية احلال الواردات، والاستثمار في الهياكل الارتكازية الاساسية في الاقتصاد الوطني وبقية التغيرات في القطاعات الاقتصادية الاخرى).

المبحث الثاني:- واقع القطاعات الاقتصادية في العراق

اولا: نمط التنمية خلال المدة (1921 – 1958)

إن ايدلوجية التنمية خلال المدة (1921 – 1958) اختلفت عن ايدلوجيات التنمية التي أعقبتها حيث أتسمت خلال المدة (1921 – 1958) بخصائص ميزتها عن المدة اللاحقة بها وسوف نبين أهم التوجهات المتبعة خلال مدة الحكم الملكي ثم تقوم بتوضيح عمل وآليات التنمية للمدة اللاحقة وبيان أهم التغيرات التي طرأت عليها .

- المدة خلال الحكم الملكي (1921 – 1958) :

خلال الحكم الملكي تم تأسيس أول مجلس اعمار يهتم بإعادة بناء وتطوير القطاعات الاقتصادية في البلد في عام 1950 والذي كان بتوجيه من البنك الدولي مقابل قروض تعطى للمملكة العراقية الفنية أما أهم التوجهات التنموية للمملكة العراقية آنذاك فهي :

1. الملكية:

أستأثر القطاع الخاص على الانشطة الاقتصادية بينما استأثرت الدولة بملكية المؤسسات ذات النفع العام كالري والبزل والطرق والمواصلات والكهرباء أضافة الى الثروات الطبيعية وقد مثل القطاع الخاص كبار المزارعين والتجار والمقاولين وأرباب الصناعات (17) . كما للاستثمار الاجنبي دور في التجارة والصناعة الاستخراجية .

2. السوق المستهدفة من النشاط الاقتصادي:

أستهدف النشاط الاقتصادي العراقي السوق المحلية بالأساس وتصدير الفائض .

3. الفن الانتاجي المستخدم:

لقد أستخدم فن انتاجي كثيف العمل نتيجة لانخفاض أجور العمال واعتماده على القطاع الزراعي كثيف العمل وكذلك نقص التمويل وضيق السوق المحلية عدا انتاج الطاقة الكهربائية.

4. شكل الاقتصاد :

اقتصاد يعتمد على الإنتاج الزراعي بالدرجة الأولى ثم ظهور النفط كمساعد في دفع عملية التنمية .

5. القطاع المهيمن في التنمية :

لقد استحوذ القطاع الزراعي على النسبة الاكبر من التخصيصات الاستثمارية في هذه المدة يليه قطاع النقل والمواصلات ثم الصناعة .

6. نمط النمو :

تم اعتماد نمط النمو غير المتوازن حيث تضمنت بعثة البنك الدولي التابعة للأمم المتحدة الى اعطاء أهمية استثنائية للاستثمار في البنى التحتية فضلاً عن استهداف هذه الاستثمارات الى المحافظات التي تتوفر فيها المواد الاولية والايدي العاملة الرخيصة وسوق التصريف لذا تركزت هذه الاستثمارات في مراكز الحضر لمحافظات البصرة وبغداد والموصل وكركوك .(18)

ثانيا .نمط التنمية خلال المدة(1958-2011)

أ- الملكية :

سيادة الملكية العامة لوسائل الإنتاج بسبب إن نمط التنمية الذي استهدفته كان وفقاً لنمط التنمية الاشتراكي واعتماده على التخطيط المركزي لأحداث التنمية الاقتصادية . ففي المجال الزراعي قامت الدولة بامتلاك أكثر من مليون دونم نظمت ادارتها حسب قانون مزارع الدولة رقم 41 لسنة 1975 كما تم استملاك مليوني دونم بالتعاقد مع الفلاحين أضافة الى المزارع الجماعية والتي بلغت مساحتها (64) الف دونم و (11) الف دونم للتعاونيات الزراعية . أما في المجال الصناعي فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع العام (93%) سنة 1976 حيث كانت لا تتجاوز

(11%) سنة 1968 أما في نشاط الخدمات فقد سيطر القطاع العام على (99.6%) من التجارة الخارجية لعام 1978 والذي الغى دور القطاع الخاص فيها [1].

ب- القطاع المهيمن في التنمية :

تم توزيع التخصيصات بصورة متوازنة بين القطاعات الاقتصادية الزراعية والنقل والخدمات مع التركيز على الصناعة وبخاصة الصناعة النفطية حيث أستحوذ القطاع الصناعي على نسبة (33.3%) ثم الزراعة (16.7%) والنقل والمواصلات (14.7%) والخدمات (16.6%) وأخرى على (18.7%) [2].

ج- السوق المستهدفة من النشاط :

تم أنتهاج سياسة أحلال الواردات حيث أشارت الخطة الاقتصادية (1970 – 1974) الى ضرورة تنمية الصناعات التي تعتمد على المواد الاولية المحلية لسد استيرادات السلع الاستهلاكية من الطلب المحلي كما دعت خطة (1976 – 1980) الى ضرورة السعي لتخفيض الميل للاستيراد من خلال تكامل فروع الانتاج ... مما يشير الى تبني هدف ستراتيجي في مجال التغيرات البنيوية بأن تمثل الايرادات الرأسمالية والوسيطة أهمية تصل الى (74%) مقابل (25.4%) للاستيرادات الاستهلاكية كهدف لسنة 1980 [3].

ء- الفن الانتاجي المستخدم في النشاط الاقتصادي :

تضمنت ستراتيجية تلك المدة فن انتاجي كثيف العمل لسد الطلب على الصناعات الاستهلاكية والزراعية مع استخدامها فناً إنتاجياً كثيف رأس المال لسد الطلب في الصناعات الثقيلة مثل البتروكيمياويات والحديد والصلب وغيرها .

هـ- نمط النمو :

الهدف سيادة نمط النمو المتوازن الذي يقوم على اساس أنشاء مجموعة واسعة من النشاطات والمؤسسات المنتجة للسلع والخدمات الاستهلاكية التي تعتمد على بعضها من خلال التشابكات القطاعية بينها .

هيكل القطاعات الاقتصادية يمثل مختلف القطاعات الاقتصادية داخل اقتصاد ما ونسب مساهمتها تعبر عن تقدم الاقتصاد او تخلفه، فإذا كانت نسب نمو الاقتصاد القومي وتطوره في الطريق الصحيح اما اذا ظهر تفاوت كبير في تقدم قطاع وتخلف القطاعات الاخرى دل ذلك على اختلال في هيكله الاقتصادي وبسبب ارتباط هذا القطاع المتقدم بعوامل داخلية وخارجية لذلك سيتأثر هذا القطاع المتقدم والذي سيعرض الاقتصاد القومي ككل لازمات واختلالات وجعل الاقتصاد مرتبط بالأوضاع الخارجية نتيجة اعتماد الدولة على قطاع واحد وخير دليل على ذلك هو العراق والذي ستبين من خلال قطاعاته الاقتصادية الاتية :

---

[1] منذر عبد الحسين الفضل : الملكية الاشتراكية في العراق ، مكتبة التحرير للنشر ، بغداد ، 1981 ، ص151 – 162 .

[2] أنظر الى الخطة الاقتصادية (76 – 80) في السابق .

[3] –هيثم عبد الخالق اسماعيل :تحليل واقع التنمية ومتطلباتها في ظل العولمة الاقتصادية اطروحة دكتوراة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد 2010 ص 133

جدول (1)

نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	قطاع النفط %	قطاع الزراعة %	قطاع الصناعة %	باقي القطاعات %
1953	322.9	39.9	22.1	6.11	31.9
1955	386.7	39.1	19.8	6.9	34.2
1960	565.3	36.8	17.3	9.6	36.3
1965	867.6	33.5	17.6	7.9	41.0
1970	1199.1	30.2	16.2	9.7	43.9
1975	4105.1	49.7	7.6	6.6	36.1
1980	15918.2	60.0	4.6	4.4	31.0
1985	15012	22.8	13.8	9.5	53.9
1990	55927	64.95	18.9	8.4	7.75
1995	6695483	0.04	55	3.8	41.26
2000	50213700	83.3	4.6	0.90	11.17
2005	73533598.6	64	6.7	2	27.3
2010	171957000	42.8	5	2.3	49.9
*معامل(r) بين الناتج والقطاعات	---	0,535	0,225	0,016	0,669

المصدر :-

1- صبري زاير السعدي :التجربة الاقتصادية في العراق الحديث النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951-2006)دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق 2009جدول (9) ص 289.

2- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات مجموعات احصائية متفرقة .

3- البنك المركزي العراقي . المديرية العامة للاحصاء والابحاث .النشرة السنوية 2010 ص77

*استخرج من قبل الباحث باستخدام البرنامج الاحصائيspssنسخة 15 .

ويلاحظ من خلال الجدول ان قطاع النفط بدا يأخذ الدور القيادي في نسب المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي حيث كانت نسبة مساهمته عام 1953 (39,9) % فيما ارتفعت هذه النسبة الى (49,7)% و(60)% و (64,95)% و(83,3)% للسنوات 1975و1980 و1990و 2000 على التوالي وهذه كانت نتيجة عدة أسباب منها ارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة الطاقة التصديرية للنفط الخام أضافة الى تأميم شركات النفط والتي ألت جميع العوائد النفطية وبالكامل للحكومة العراقية ومذكرة النفط مقابل الغذاء بعد العام 1996 ان نسب مساهمة القطاع النفطي تزايدت بصورة كبيرة الى العام 1980 أما بعدها فيلاحظ ان القطاع النفطي بدأت مساهمته بالتناقص وقد وصلت الى أدناها (14.6%) عام 1985 بسبب الحرب ولم يتحسن قطاع النفط ومعه الانتاج المحلي الاجمالي بعد انتهاء الحرب وعودة التصدير عام 1990

أما القطاع الزراعي فيلاحظ انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات حيث وصل الى أدنى نسبة مساهمة له عامي (1979 و 1980) حيث وصل الى (7.6%) و (5.2%) على التوالي ويرجع سبب تدني مساهمتها الى انخفاض المساحة المزروعة للأراضي الزراعية كما ان انخفاض متوسط إنتاجية الدونم للحبوب والمزروعات الاخرى وانخفاض انتاجية العمل الزراعي . بالإضافة الى انخفاض قيمة النتاج الزراعي بسبب انخفاض متوسط انتاجية الاراضي هذا في الوقت الذي ازدادت فيه المساحة المزروعة من (10136.9) الف دونم عام 1976 الى (11316.7) الف دونم عام 1980 والذي يكشف عن سوء الاستغلال للأراضي المزروعة(19). أضافة الى هجرة الايدي العاملة الى

المدن نتيجة توسع قطاع الخدمات بسرعة وبسبب المشاكل المعقدة الناجمة عن الاخفاق في تشكيل الاقتصاد أما القطاع الزراعي فيلاحظ انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات حيث وصل الى أدنى نسبة مساهمة له عامي (1979 و 1980) حيث وصل الى (7.6%) و (5.2%) على التوالي ويرجع سبب تدني مساهمتها الى انخفاض المساحة المزروعة للأراضي الزراعية كما ان انخفاض متوسط إنتاجية الدونم للحبوب والمزروعات الاخرى وانخفاض انتاجية العمل الزراعي . بالإضافة الى انخفاض قيمة النتاج الزراعي بسبب انخفاض متوسط انتاجية الاراضي هذا في الوقت الذي ازدادت فيه المساحة المزروعة من (10136.9) الف دونم عام 1976 الى (11316.7) الف دونم عام 1980 والذي يكشف عن سوء الاستغلال للأراضي المزروعة(20). أضافة الى هجرة الايدي العاملة الى المدن نتيجة توسع قطاع الخدمات بسرعة وبسبب المشاكل المعقدة الناجمة عن الاخفاق في تشكيل الاقتصاد الزراعي وفي توظيف الاستثمارات في مجالات رأس المال الاقتصادي والاجتماعي(21). وكذلك فأن اعتماد العراق الكبير على الاستيراد من الخارج والذي يعد من السلع الاساسية والتي بالإمكان انتاجها محلياً لتوفر مستلزمات انتاجها يمثل خطراً اقتصادياً منن ناحية الحظر ام من ناحية رفع اسعار المواد الغذائية المصدرة اليه كما حدث في بداية السبعينيات (22). أما خلال عقد الثمانينيات فقد ازدادت مساهمة قطاع الزراعة من (4.6%) عام 1980 الى اعلى نسبة مساهمة (14.1%) عام 1986 نتيجة لتوسع نطاق المساحة المزروعة أضافة الى ظروف الحرب حيث انخفضت الصادرات النفطية خلال هذه الفترة مما أوجب على الحكومة تقليل استيرادها من السلع الغذائية واعتمادها على الانتاج المحلي من خلال عدة حوافز ومساعدات مالية وغيرها . وقد وصلت الى ادنى نسبه مساهمه لها(4,6)% و(5)% عام 2000 و2010 اما الصناعات التحويلية والتي شهدت مساهمة جيدة في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الستينيات وبداية السبعينيات ثم انخفضت خلال عام 1973 وبدأت بالانخفاض لتصل الى أدنى نسبة مساهمة عام 1980 الى (4.6%) والتي ارتفعت بعدها مجدداً لتصل الى (12.8%) عام 1988 نتيجة ظروف الحرب وكذلك قلة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي ، ويتميز هيكل قطاع الصناعة في البلدان النامية بسيادة قطاع الصناعة الاستهلاكية وخاصة الاهمية النسبية لقطاع الصناعة الانتاجية والوسيطة في الناتج الصناعي (23)ويلاحظ الانخفاض التدريجي لنسب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي حيث انخفض الى ادنى نسبة مساهمة له الى (0,9)% و(2)% عامي 2000 و2005 على التوالي

ام من خلال تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والقطاعات الاقتصادية باستخدام معامل الارتباط البسيط وقد ظهرت النتائج التالية ما ياتي

ان العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) والقطاع النفطي اظهرت ان هناك علاقة بين طردية قوية موجبة من خلال معامل بيرسون بلغ (0,535) ام العلاقة بين الناتج والقطاع الزراعي فقد بلغت (0,225) وهذا يدل على ان هناك علاقة طردية الا ان هذه العلاقة ضعيفة . اما بالنسبة لقطاع الصناعة فان العلاقة مع الناتج تكاد تكون معدومة من خلال مؤشر معامل الارتباط والذي بلغ (0,016)فيما كانت العلاقة بينه وبين القطاعات الاخرى قد بلغ معامل الارتباط البسيط (0,669) وهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية بينهما .

الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي :

يمتلك العراق قاعدة غنية ومتنوعة من الموارد الطبيعية والبشرية حيث يمتلك ثاني اكبر احتياطي عالمي من النفط الخام ويبلغ (300) مليار برميل ولديه الموارد المائية وان القوة العاملة الوطنية تشكل اكثر من سبعة ملايين شخص (24) . ذات مستوى من التدريب والمهارة تستطيع استيعاب مستويات تكنولوجية عبر فسحة بسيطة من اعادة التأهيل حيث تضعه في مقدمة الدول الجاذبة للاستثمار واهتمام الشركات متعددة الجنسية حيث يشير السيناتور جون ماكين الى (ان العراق هو قارورة العسل التي تجذب الكثير من الذباب) ويقصد بالذباب هو الاستثمارات

والشركات الاجنبية (25). الا ان الاقتصاد العراقي شانه شأن باقي البلدان النامية يعاني من مشكلات الاختلالات الهيكلية نتيجة تدني مستويات التنمية ، والتطورات الدولية المعاصرة والتي انعكست أثارها على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك نتيجة الحروب والقيود الاقتصادية على العراق اما أهم الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد فهي :

1. اختلال الهيكل الانتاجي للاقتصاد العراقي :

يمتاز الاقتصاد العراقي باعتماده على مورد معين وتشكيله نسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي وهي الايرادات النفطية لذا فهو اقتصاد احادي الجانب على الرغم من ما يتمتع به من إمكانيات زراعية وصناعية حيث شكلت الصادرات النفطية نسبة 96% من قيمة الصادرات العراقية لعام 2007 كما ساهم قطاع النفط بنسبة (65%) في الناتج المحلي الاجمالي بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي (3.47%) اما الصناعة التحويلية فبلغت (1.08%) عام 2007 (26) . كما يعتبر المصدر الاساسي لتمويل برامج التنمية والانفاق الاستثماري الحكومي طوال العقود التي تلت الخمسينات من القرن الماضي . حيث ان القطاعات الاخرى لا تشكل سوى نسبة قليلة في الناتج المحلي الاجمالي ولذلك فان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد تابع لاي أزمة عالمية . اما في الصناعة والتي يجب ان يكون هيكلها الانتاجي متوازناً وخاصة فروع الصناعة الرأسمالية والتحويلية فيلاحظ ان الصناعات الغذائية قد هيمنت على الصناعة التحويلية وشكلت النسبة اكبر من اجمالي الصناعات التحويلية وقد وصلت القيمة المضافة للصناعات الاستهلاكية للمدة (1971-1985)الى (52,7)اما الصناعات الوسيطة والرأسمالية الى (34,4)و(11,2) على التوالي (27) .

لذا يجب تنويع الهيكل الانتاجي وزيادة مساهمة القطاعات الاخرى وخاصة الصناعة والزراعة في الناتج المحلي لان قطاع النفط عرضة للازمات العالمية والظروف التي تمر بالبلد كالحروب والحصار وغيرها .

2. الاختلال والانكشاف في التجارة الخارجية :

ويتبين ذلك من خلال تشوه الميزان التجاري حيث تكون عوائد النفط ضخمة وذلك ليس بسبب الصادرات السلعية . هذا وترتبط طبيعة سوق النفط المحلية بالاسواق العالمية حيث تستلم هذه الاسواق ما نسبته (73-76%) من الصادرات النفطية العراقية(28). كما ان حصة مدخلات الانتاج الوسيطة من مجموع استيرادات العراق كانت تشكل نسبة لا تقل عن (35%) في المتوسط خلال الفترة السابقة للعقوبات الاقتصادية عام 1991 حيث شكلت السلع الرأسمالية ما يقارب من (27%) والباقي سلع استهلاكية معمرة وغير معمرة . والمهم من ذلك هو ان خطورة الترابط بين القطاعات الاقتصادية والخارج كان علنياً وهذا يعد نتيجة لضعف البناء الاقتصادي الناتج عن عدم وجود درجة ملموسة من الترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية المحلية(29). والى اهمال السياسات الاقتصادية للتنويع الاقتصادي والاعتماد على تصدير النفط.

كما ان اعتماد قطاع الزراعة والصناعة في كثير من الصناعات على المستلزمات للإنتاج من الخارج يضع الامن الغذائي في العراق بموضع خطر وهذا ما حدث خلال مدة العقوبات الاقتصادية على العراق حيث ان المستلزمات السلعية التي كانت تستخدم في الصناعة التحويلية قد شكلت (53%) من مجموع احتياجات القطاع فضلا عن النسبة فيها مدخلات انتاج مستوردة والذي يكشف عن وجود اختلال هيكلي نتيجة ضعف الترابط بين القطاعات الاقتصادية وهذا يحدث في الاقتصادات الريعية حيث تكون اقتصاداتها مكشوفة على الخارج(30).

3. انهيار راس المال الاجتماعي الثابت :

والذي يشمل قطاعات الماء والكهرباء والنقل وانظمة الخدمات الصحية والتعليمية والاتصالات بسبب سوء الادارة وقلة الاستثمارات لصيانة الطاقات المتاحة فيها لكي تتناسب مع نمو السكان ويعود سبب ذلك الى الحروب والنهب والتخريب الذي أعقبت سنة 2003 .

4. حجم المديونية الخارجية :

بعد حرب الخليج الاولى خرج العراق باقتصاد منهك اذ تغيرت بيئته الاقتصادية تغيراً تاماً فقد دخل العراق الحرب ولديه (35) مليار دولار احتياطي من العملات وخرج العراق محملاً بديون كبيرة الى العالم الخارجي وانخفضت قسمة صادراته النفطية من (26,096) مليون دولار عام 1980 الى (9,312) مليون دولار مع تبخر ذلك الاحتياطي من العملات الصعبة لذا كانت مشكلة الديون احد العقبات التي واجهت العراق لتوفير الاستثمارات اللازمة لإعادة بناء اقتصاده المحطم فقد بلغت حجم الديون (42,1) مليار دولار لغاية 1992/4/29 وبموجب المذكرة(مذكرة نادي باريس) وبفائدة قدرها 8% سنوياً يكون مجموع الديون لغاية 2004 وقد وصل الى (144) مليار دولار(31). ومن خلال ذلك فان الديون العراقية قد تضاعفت بحدود ثلاث مرات نتيجة الفوائد والتأخير بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها قرارات مجلس الأمن والتي لم تسمح للعراق باستخدام أرصدته المجمدة في الخارج لتسديد الديون كما ان الارصدة العراقية المجمدة لم يتم احتساب فائدة لها كان يمكن استخدامها لتسديد جزء من الديون وبالنسبة للدول الدائنة للعراق فان ثلث الديون أي حوالي (21) مليار دولار اصول اساسية والباقي فوائد متأخرة منذ العام 1990 (32) .

وعلى الرغم من خطورة هذه المسألة فلم يصدر ما هو جدي لمساعدة العراق لأن قرار مجلس الأمن جعل العراق مسؤولاً عن الخسائر المباشرة التي أعقبت غزو الكويت وهو قرار سياسي كونه لم يصدر بموجب لجنة قضائية محايدة (33).

وقد توجهت الدولة بعد تغيير النظام لمعالجة المديونية متخذة التعامل مع نادي باريس منطلقاً لأي اتفاق مع الدائنين الاخرين وعلى وفق شروط المعاملة بالمثل ، وعلى اساسها تم تخفيض الديون بنسبة (80%) من اجمالي الديون في 2004/4/21 وبموجب هذا الاتفاق يتم الغاء الديون على ثلاث مراحل مقابل تحولات اقتصادية يوافق عليها صندوق النقد الدولي(34). لذا يمكن ان يتبين ان ظاهرة المديونية بدأت بعد 1980 وما أعقبها من حروب وعقوبات اقتصادية هذا ويظهر ان مشكلة المديونية العراقية قد تحولت من مشكلة اقتصادية محلية الى مشكلة دولية .

5. هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي :

كان لهيمنة الدولة على قطاع النفط الذي تملكه الدولة على الاقتصاد العراقي سبباً في هيمنة الدولة على مفاصل النشاط الاقتصادي لكونها هي المتصرف بالعوائد النفطية التي يراد منها تنمية بقية القطاعات الاخرى ، إلا ان الاجراءات التي اتبعتها قد فشلت نتيجة للسياسات الشمولية المتبعة في عملية ادارة الموارد الاقتصادية اما القطاعات الاخرى فلم تكن بعيدة عن هيمنة الدولة على فعالياتها اذ ان القطاع الخاص قد حجم دوره ولم يكن له تأثير الا في الانشطة الاقتصادية الصغيرة . والتي غالباً ما تكون هذه الانشطة تحت رقابة الدولة واشرافها . اما القطاعات المختلطة والتعاونية فكانت أنشطتها مستندة الى ايدلوجية الدولة وسياستها التي تمثلت في الاشراف المركزي على انشطة القطاعين المذكورين(35).

6. اختلال في أوجه الانفاق الحكومي :

لقد كان للحرب عام 2003 على العراق اثر سلبي على ما تبقى من مقومات الاقتصاد العراقي في جوانبه الانتاجية والخدمية فقد أصبح هناك تغير في توجيه الانفاق الحكومي لمصلحة النفقات العسكرية وتراجع في الانفاق على الخدمات الاساسية لاسيما في الجوانب الصحية والتربوية اذ اقتضت مرحلة الحرب توجيه معظم الانفاق العام نحو متطلبات العمليات العسكرية (36). وتراجع في الانفاق على الخدمات الاجتماعية الاخرى، الجوانب الانتاجية من الصناعة والزراعة)حيث بلغت نفقات الموازنة العامة خلال الخمس اشهر الاولى لعام 2005 لوزارة الدفاع (1825,2) مليون دينار اما وزارة الداخلية فقد وصلت الى (1205,1) مليون دينار اما وزارة التعليم العالي فقد وصلت الى (364,2) مليون دينار اما وزارة الصحة فقد وصلت الى

(686,8) وان هذا التغير في الانفاق الحكومي الذي كان بفعل الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي ادت الى اختلال في مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة (37).

7. الاختلال في هيكل الموارد المالية:

ان المصدر الرئيس للحصول على الموارد المالية في العراق هو الريع النفطي وذلك أدى الى الاختلال في تحقيق نوع من التوازن بين الايرادات العامة والنفقات العامة نتيجة لتذبذب اسعار وأسواق النفط كما أهملت مصادر الموارد المالية الاخرى المتمثلة بالضرائب والرسوم وخاصة الضرائب المباشرة لأسباب منها تفشي ظاهرة الفساد الاداري وعدم كفاءة الاجهزة المكلفة وضعف الاوعية الضريبية(38). كما ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد احادي الجانب (ريعي) حيث يساهم قطاع النفط بـ (65%) في الناتج المحلي الاجمالي والذي أفرز ضعف التنوع المالي . كما ان النفقات الاستهلاكية هي الصفة البارزة للنفقات العامة والتي تمول من الريع النفطي مقابل تخلي مساهمة القطاعات الاخرى في الضريبة ولذلك فان السلوك الريعي للإنفاق من عدم قدرة الحكومة من تحصيل الضرائب مقابل تقديم الخدمات والسلع للأفراد حيث يظهر اشكالية السلطة المالية وضعف قدرتها على الامتداد الضريبي كظاهرة موروثة تاريخياً (39). والذي يدعو الى توسيع مصادر الايرادات وتنويعها لتجاوز الاعتماد على مصدر واحد في تمويل موازنة الدولة والذي يجعله عرضة للاختلالات.

8. الاختلال في القوى العاملة حسب الانشطة الاقتصادية:

يساهم قطاع النفط لوحده بنسبة تقدر بـ (65%) من الناتج المحلي الاجمالي مع الاخذ بنظر الاعتبار ان هذا القطاع يمتاز بكثافة رأس المال أما القطاع الزراعي والذي يسهم بتشغيل (20%) من قوة العمل يساهم بـ (14%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة منخفضة أما قطاع الخدمات والذي يساهم بنسبة (12%) من الناتج المحلي الاجمالي فتبلغ نسبة قوة العمل فيه (68%) من اجمالي قوة العمل الا ان تأثيره هامشي في الناتج المحلي الاجمالي وهذا يدل على وجود خلل في هيكل الاقتصاد الوطني (40) . هذا اضافةً الى ان مساهمة (97%) من قوة العمل التي تعمل خارج القطاع النفطي بـ (30%) من الناتج المحلي الاجمالي يدل على وجود خلل واضح في الهيكل الانتاجي للبلد والذي جعل اقتصاد العراق اقتصاد ريعي استهلاكي وأصابته بالمرض الهولندي والمخاوف الاكبر هي ان كل اجراءات الاصلاح الاقتصادي التي اعتمدت خلال فترة الانتقال كانت تعزز من وضع الاقتصاد الريعي وتساهم في طرد الكثير من الصناعات والزراعات التي كانت قائمة الى خارج السوق وتحويل العاملين فيها الى عاطلين عن العمل(41).

المبحث الثالث:- اليات تعديل هيكل القطاعات الاقتصادية في العراق

إن التوجهات الجديدة تؤكد على سياسة آلية السوق وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقد وضح الدستور العراقي ان الدولة هي التي ستقوم بالإصلاح الاقتصادي باستخدام موارده المتاحة بشكل كفوء وعلمي واعطاء دور مؤثر للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية باستخدام الية السوق كما جاء وفق الصيغة المذكورة في المادة (25) التي تنص على ان (تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته)[4] وقد جاء هذا نتيجة الاختلالات الهيكلية الكبيرة في واقع الاقتصاد العراقي والتي تمثلت في الاختلال المؤسسي لإدارة الاقتصاد الوطني واختلال قطاعاته الانتاجية وزيادة معدل البطالة وارتفاع معدل التضخم واختلال في الموازنة العامة، وهيكل الايرادات المالية بالإضافة الى ضخامة المديونية الخارجية، مع العالم بسبب الحروب والحصار والتعويضات أضافة الى سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المعالجة لهذه الاختلالات من خلال آلية السوق الحر لذا فنتيجة لهذه الاسباب سيكون الاقتصاد

[4] – الوقائع العراقية : الدستور العراقي . العدد 4012 في 2005/12/28 ص 7 المادة 25

ملزماً بأن يطبق آلية اقتصاد السوق فالسوق هو تشكيلة اجتماعية تعطي أهمية أساسية لقوانين السوق القائمة على العرض والطلب وهذه التشكيلة تتأقلم مع قوانين السوق اذا كانت جيدة وتحاول تعديلها اذا كانت سيئة (42). أما في الاقتصاد العراقي فمنذ نشوء الدولة فان بيئته كانت تتميز بهيمنة السوق او القطاع الخاص وقد استمرت هذه الحالة حتى عام 1958 والذي زاد الميل نحو الاقتصاد الاشتراكي فحدثت عمليات التأميم بعدها، ومنذ ذلك الحين هيمن القطاع العام على الاقتصاد العراقي والذي فشل في عمليات الانتاج في أغلب الدول الاشتراكية والذي أصبح من الضروري تنشيط القطاع العام ضعيف الانتاجية وفسح المجال أمام القطاع الخاص بمهمة الانتاج والذي يدعوا الحكومة الى ان تتخذ دور الداعم والساند للقطاع الخاص بأن تركز جهودها على توفير البيانات والاحصاءات والمعلومات وبناء البنية التحتية والعناية بالصحة العامة وحماية البيئة ونشر التعليم وتشجيع البحوث وتمويلها وكذلك في شتى المجالات الحيوية الاخرى التي ينحصر فيها نشاط القطاع الخاص، ومن جهة اخرى فان على الحكومة ان تبتعد عن الانشطة الانتاجية والتي هي في صميم القطاع الخاص (43). كما يجب على الحكومة توفير الاطار القانوني لتنظيم عمليات الانتاج والتوزيع وتأمين حرية المنافسة في السوق وتوفير قضاء مستقل للحسم في قضايا المنازعات التجارية وتحديد حقوق الملكية الخاصة وضمان الحماية التامة لها. ان الانتقال من اقتصاد التخطيط المركزي الى اقتصاد السوق يؤدي الى تغيير القواعد الاساسية للعبة الاقتصادية فضلا عن تغيير ادوار اللاعبين الاساسيين ولاسيما الدولة والقطاع الخاص. (فاقتصاد السوق وهو النظام الاقتصادي والذي تكون فيه الموارد الطبيعية وعرض العمل والتكنلوجيا مملوكة للقطاع الخاص كما ان الافراد يكونون فيه قادرين على اختيار ما سوف يعملونه وسوف يشترونه). (44) والذي يستلزم أعادة النظر بصورة شاملة في دور الدولة والذي يعني أنها سوف تتقلص او تنكمش وتغير طبيعتها في الوقت نفسه، وأولى هذه المجالات هو تقليص دورها في مجال الانتاج للسلع والخدمات وتوزيعها، حيث يصبح دورها استثنائياً لا دور القاعدة ويكون مجالها في المجالات التي يفشل فيها السوق حصراً (45). ولكي يقوم الافراد والمشروعات الخاصة من القيام بحساباتهم الاقتصادية الصحيحة واتخاذ القرارات المتعلقة بتحقيق اغراضهم وبأعلى مستوى من الكفاءة يجب ان يتم ذلك من خلال (46):

1. وضع نظام قانوني يؤمن حماية الحقوق ويضمن تنفيذ العقود وما يترتب عليها من التزامات متبادلة بين أطرافها .
2. توفير الاستقرار النقدي من خلال نظام نقدي يستند الى عملة قوية مستقرة واسعار لا تخضع للتذبذبات الحادة .
3. وضع نظام مالي سليم يحدد الالتزامات والأعباء بصورة صحيحة ولا يدع مجالاً لسيادة الشكوك وعدم اليقين بهدف تمكين الافراد والمشروعات الخاصة من التنبؤ والتوقع على نحو صحيح .

كما ان الادوار التكميلية والبديلة في السوق تكمن في خلق نظام تنافسي والذي يدفع القوى التنافسية لتطوير هيكل السوق (47). وتأتي القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية المنافسة لتوفير كفاءة في استخدام وتخصيص الموارد ، وتحفيز الابداع والابتكار من أجل تعزيز وتحسين مستوى الانتاجية وجودة الانتاج ومن اجل تحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق خفض التكاليف والاسعار ، فالمنافسة هي المنافسة والصراع بين المؤسسات في بلد ما او مجتمع ما من اجل الفوز وكسب الموارد المتاحة في هذا البلد او هي المنافسة القائمة بين الشركات التي تنشط في نفس القطاع الصناعي او تقوم بإنتاج نفس المنتجات او الخدمات (48).

أما أهم اهداف المنافسة في السوق فهي (49):

1. توفير البيئة السوقية التي يتساوى فيها السعر والنفقة الحدية.
2. تأكيد انتاج الشركات بأقل تكاليف ممكنة.

3. تحفيز الشركات للقيام بالبحوث والتطوير وإدخال السلع وطرق الانتاج الجديدة الى السوق .
4. منع التركيز المفرط وعدم تشجيع هياكل الانتاج غير المرنة .
5. حماية المستهلك من الممارسات الاحتكارية التي تؤدي الى زيادة الاسعار وقلة العرض .

لكن عند عمل السوق فإن المنافسة فيه سوف تواجه عقبات تحد من عملها ومن كفاءتها وأهم هذه العقبات هي(50):

1. تدخل الدولة في الاقتصاد :

هناك العديد من الشواهد التطبيقية (ومنها العراق) والتي تثبت أن التدخل الحكومي المفرط في مجال الملكية والهيمنة على القطاع الانتاجي يحد من تطور الانتاجية ويؤدي الى بروز ظاهرة البحث عن الربح نتيجة تدني مستوى الانتاجية للقطاعات.

2. البنية التحتية :

تعتبر البنية التحتية للدولة من الاسباب التي تقلل من منافسة السوق وجذب الاستثمار المحلي والاجنبي اذ ان البنية التحتية الغير كفوءة تؤدي الى رفع تكلفة النقل والتوريد والكهرباء والماء ... الخ ، وبالنتيجة الى رفع الاسعار النهائية للمنتجات نتيجة ارتفاع تكلفة المنتجات .

3. الجودة والنوعية :

تركز منافسة السوق على الجودة والنوعية للمنتجات وذلك من خلال الاهتمام بنوعية وجودة من خلال الانتاج ومستوى مهارات العاملين ومدى استيعابهم للتكنولوجيا الحديثة وبالتالي مستوى إنتاجيتهم وكذلك من خلال كفاءة نظام التسليم والتسويق والتوزيع وتوفير قطع الغيار وخدمات ما بعد البيع(51).

4. رأس المال البشري :

والذي يعد عنصر مهم للسوق والمنافسة حيث ان معدلات الامية في البلدان النامية عالية ، والذي يقتضي اسباب الهدر في هذه الموارد وهناك عدة سياسات تهدف الى الاحتفاظ بهذه المهارات وزيادة عطائها ومنها أنشاء نظام فعال للحوافز المادية والمعنوية وبناء بيئة علمية صحيحة(52).

5. الأنظمة والمعلوماتية والاتصالات :

تعتبر انظمة الاتصالات والمعلومات من أهم الركائز الاساسية في الاقتصاد المتقدم والذي تعاني منه الدول النامية حيث تلعب دوراً في تقليص الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية . ولذا يجب بناء القدرات والمهارات من خلال تشجيع التعليم في التقانة وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في انشاء البنى التحتية .

6. التكلفة والانتاجية :

ان التكلفة الانتاجية من العوامل التي تحدد القدرة على المنافسة في السوق أي انه كلما قلت التكلفة وزادت الانتاجية زاد دخول الشركات في السوق ومنافسة بعضها والعكس صحيح .

فالمؤشرات تفيد بارتفاع تكاليف رأس المال والمعدلات الضريبية الكمركية في الدول العربية على عكس كوريا واليابان فيما يخص الصناعات التحويلية وللتخلص من هذه التشوهات يلزم سياسات اصلاح مالي ومراجعة الهياكل الضريبية والكمركية لكي تساعد على تقليل تكاليف الانتاج وإصلاح الانظمة التعليمية وربطها بالسوق واستخدام تقانة متقدمة كأحد مداخل رفع الانتاجية ولغرض بناء سوق كفوء تأخذ فيها المنافسة دوراً متميزاً فأن ذلك يتطلب عدة سياسات هي(53):

1. الاستقرار الاقتصادي وتوفير الرؤى الواضحة حول موقف الحكومة تجاه تفعيل دور المنافسة في الاسواق .
2. الشفافية والمساواة بين الجميع في التعامل مع الممارسات التجارية للأعمال.
3. توفر الثقة المتبادلة بين الحكومة وقطاع الاعمال من خلال الحوار وتبادل الاراء ووجهات النظر .

4. استناد السياسة الصناعية على المزايا النسبية للاقتصاد المحلي .
5. الا يكون للمصالح الخاصة وزن سياسي ثقيل يؤثر على اتجاهات وقرارات الحكومة .
6. بذل الجهد والتنازل عن المصالح الخاصة من اجل تهيئة الأجواء للاستقرار السياسي والذي يعد في العراق اهم عقبة .
7. بيئة جذابة لرجال الإعمال من القطاع الخاص(54).
8. العمل على إكمال وتطوير البنى التحتية من الاساسيات لإسناد وتطوير القطاع الخاص للعمل .
9. اسواق متخصصة واكثر حرية وديناميكية .
10. العمل على خفض التكاليف لممارسة الانشطة والقيام بالأعمال .
11. قيام الحكومة بدعم الابتكارات ومساندتها والاستفادة منها ومن عقولها وتوطين التقانة .
12. العمل على تطوير رأس اعمال البشري للنهوض به .
13. تجسير الهوة الرقمية .
14. القيام بالإجراءات المالية والنقدية لجذب الاستثمار وتحفيزه .
15. تدخل حكومي عقلاني .
16. اداء اقتصادي كلي قوي .
17. برامج تحديث الصناعة أي اختيار قطاعات محورية جديدة تساهم في رفع القدرة التنافسية من خلال التحديث او اعادة الهيكلة الصناعية كتجارب تونس والمغرب في تنفيذ برامج لتحديث صناعاتها في اطار الاتفاقيات الموقعة مع المجموعة الاوربية وعلى غرار التجربة الناجحة للبرتغال .
18. قيام الحكومة بالعمل على صنع سياسات تجارة خارجية منفتحة لتسهيل حركة التجارة خروجاً ودخولاً . وذلك لأن أي سياسات تنظيمية وإجراءات ترفع من تكلفة الانتاج المحلي تؤثر وبشكل سلبي في منافسة الصادرات .

دور الدولة التصحيحي :

بدا الدور الانمائي للدولة بالتراجع مقابل تقدم الدور التصحيحي والذي يهدف الى سياسة من شانها قيام الاقتصاد على

1- مبدأ الية السوق
2- ودعم المنافسة بين المنتجين
3- ويرتكز الدور التصحيحي للدولة على ازالة القيود والمعوقات أمام التجارة الخارجية ودعم المنافسة في ظل تشجيع القطاع الخاص
4- وتحسين إدارة المصروفات والخدمة العامة في القطاع العام
5- سياسة اقتصادية تحقق الاستقرار الاقتصادي الكلي .
6- فيما يخص تكيف القطاع الصناعي فأن تكيف هذا القطاع يتوقف بدرجة كبيرة على مستوى التصنيع في العراق لذا فأن عملية التكيف تهتم بتقليل الخسائر التي تسببها المنشآت الصناعية القائمة والعمل على تطوير كفاءة الهياكل الصناعية كما ينبغي ان تركز عمليات التكيف الصناعي بدرجة كبيرة على السياسات التجارية وسياسة اسعار الصرف ففي البلدان المتقدمة تم اجراء تغييرات كبيرة في آليات عمل وإعادة هيكلة قطاع الصناعة يغفل عوامل التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية في مجال الاعلام والنقل والاتصالات ومن ثم تحقيق مزايا تنافسية انعكست على خفض التكاليف وكسب الاسواق أما العراق فلا يزال يعتمد على استيراد الحزمة التكنولوجية الجاهزة عبر مشاريع (التسليم باليد) التي أثرت في عدم قدرة الصناعة التحويلية في العراق أضافة للحروب والحصار وغياب الكفاءة الاقتصادية وعدم انضباط السياسات الصناعية وتدني مستوى الانتاجية(55). ومن هنا أصبح من الضروري اعتماد استراتيجية تصنيعية تعمل على حزمة برامج الاصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلية مكونات الناتج المحلي الاجمالي ومنها

القطاع الصناعي التحويلي والعمل على تبادل الادوار بين الفروع ومنها القطاع الصناعي التحويلي والعمل على تبادل الادوار بين الفروع الصناعية المختلفة (الغذاء والنسيج والصناعات الكهربائية والمعدات الصناعية والآلات ..الخ) لغرض تفعيل القيمة المضافة الصناعية ثم اجمالي القيمة المضافة للناتج المحلي الاجمالي بالتعاون مع القطاع الخاص في مجال الصناعات والورش الانتاجية الصغيرة والمتوسطة عبر المشاركة الاقتصادية مع القطاع العام والعمل بشرط معينة لغرض استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في مجالات محددة كذلك تفعيل النفاذ الى الاسواق الخارجية عبر المنافسة والكفاية الاقتصادية لإدارة الجودة الشاملة للمنتج المصنع .

إن واقع الصناعة في العراق بحاجة لتدخل الدولة مرحلياً وبشكل مقصود من خلال اعتماد بعض التوجهات الرئيسية لتشجيع التحول الهيكلي ونمو الإنتاجية وعلى النحو الآتي :

ا- مستويات عالية من الحماية الانتقائية لقطاعات فرعية مستهدفة ولأوقات محددة .

ب- توجه شامل نحو الجهات المؤسسية من أجل الوصول للحد الأقصى من التدفق المعلوماتي لكل القوى الاقتصادية(56).

ت- تدابير فاعلة لتحويل البيروقراطية من عامل سلبي ومعيق للاقتصاد الى عنصر فاعل للتنمية من خلال تكوين نخبة تكنوقراطية .

ث- تحويل تركيز التدخل الحكومي من تخطيط المشاريع الى تخطيط السياسات العامة بحيث تعكس هذه الخطط استراتيجية للتنمية بهدف تشجيع التغير الهيكلي عن طريق تقديم اشارات صحيحة للسوق .

ج- على صانعي السياسات تصميم سياسة صناعية تركز على مجموعة منتقاة من الصناعات وان تتمتع القطاعات الرئيسية فيها بنوع من الدعم الحكومي من اجل حيازة التكنولوجيا والتدريب وإعادة الهيكلة والنفاذ الى الاسواق ونشر المعلومات وتقديم القروض بأسعار منخفضة لتمكينها من النمو والمنافسة داخل السوق المحلية وخارجها .

ان رسم الدولة لتفعيل تدخل الدولة ومسؤولية القطاع الخاص يتوقف من حيث المبدأ على أجراء تقويم لتكاليف هذه السياسات ومنافعها ، ، فحيث يسمح النظام تحصيل الايرادات بتحصيل موارد إضافية بأقل حد ممكن من التشويه لنشاط القطاع الخاص فأن التدخل من جانب الحكومة يكون أمراً سليماً لأنه ربما وجوه الخلل في السوق ومشكلات الفاقة على درجة خاصة من الحدة أو لأن الحكومات توفر السلع العامة المطلوبة بصورة فعالة .

كما ان توسيع قاعدة القطاع الصناعي العام لا تعني بالضرورة استبعاد دور الدولة بل ان ذلك يتم في اطار التدخل المعقول وفرض رقابتها على السوق ومتابعة نقاط الضعف فيه وتوجيهها والعمل على معالجة الاختلال فيبقى هذا القطاع خاضعاً لقواعد القانون والتشريعات وملزماً بالعمل بها من اجل المحافظة على عدم تشوه بيئة السياسات الاقتصادية . ويمكن رصد تجربة النمور الاسيوية التي أعطت للدولة دوراً مهماً في قيادة التنمية وتمكنها من تحويل منطقة متخلفة اساساً الى قصة نجاح اقتصادي كبير وتشير التجربة بوضوح الى ان الدولة تحل محل السوق في هذه الدول بل اكملته وهيأت له مكاناً مناسباً وأدركت قيود السوق فعمدت الى مجموعة من السياسات كان من اهمها (57):

1. منحت الاسبقية للاقتصاد على السياسة .
2. ولدت استقراراً اقتصادياً كلياً شاملاً وعبر خلق الاطر القانونية والاقتصادية الملائمة .
3. نظمت الاسواق لضمان ادائها على نحو مناسب .
4. اسست اسواقاً جديدة لم يكن لها وجود .
5. وجهت الاستثمارات نحو النمو العالي وقطاعات التصدير العالية .
6. خلقت بيئة جديدة للاستثمار الخاص والمبادرة الخاصة .
7. قليت نتائج اللسوق غير المتساوية ووزعت الموارد على نمو اكثر تساوياً .
8. فللت الى الحد الادنى السلوك الباحث عن الربح .

9. خلقت نظام خدمة مدنياً مستنداً على الكفاءة .

ومن خلال هذه السياسات استطاعت النمور الاسيوية ان تخلف قوة دافعة للاقتصاد . وفق ما سبق فان فكرة انسحاب الدولة او تقليص دورها ليست بالفكرة المقبولة اذ المطلوب هو تعديل دورها وتفعيله وخلق قاعدة عريضة تضم القطاع الخاص الى جانب القطاع العام للانطلاق نحو التنمية ، بمعنى أننا مطالبون بضرورة الاعتماد على القطاع العام وضرورة تطويره ومطالبون أيضاً بضرورة تفعيل دور القطاع الخاص ومنح القطاعين فرصة تحقيق الاهداف المنوطة بهما والممثلة باستغلال الموارد وتحقيق اهداف التنمية .

ومن أجل تفعيل دور القطاع العام لابد من اعادة هيكليته بصورة مستمرة وجعله أكثر فاعلية مع مراجعة الإجراءات وطرق الإدارة الحكومية المختلفة ، وفي هذا المجال التأكيد على اهمية إجراء مراجعة شاملة للأنظمة والتشريعات النافذة في القطاع العام وتطويرها بالشكل الذي يوفر المرونة الكافية لصاحب القرار وبما يؤدي في النهاية الى أعادة التوازن لمعادلة الصلاحية والمسؤولية في العجلة الادارية وفيما يتعلق بالسياسة المالية التأكيد على حل المشكلات التي تواجهه وتحديد احتياجاته المالية وكذلك اعادة النظر في أسلوب ممارسة العملية الرقابية وتفعيل دورها في اطار تحقيق الهدف الاقتصادي مع اعادة النظر في انظمة الحوافز من اجل تحفيز العاملين على خطوط الانتاج والإدارة لتحقيق انتاجية مناسبة وعمالة مؤهلة وقادرة وراغبة في الاداء المتطور والكفوء وتأتي مهمة تأهيل العاملين ضمن خطط التجديد والتطوير في مجال البحث العلمي وتحسين مستوى التقنية للبلاد(58).

ولذا فان من متطلبات النهوض بالواقع التنموي التي يحتاجها الاقتصاد العراقي لكي يتطور ويبلغ حالة من النمو المستدام هي القيام بإصلاحات هيكلية تشمل على خطوتين اولهما تبني اقتصاد السوق وان اهم شرط في هذا الجانب هو ان على الحكومة ان تحدد العلاقة بينها وبين السوق او بعبارة اخرى بينها وبين القطاع الخاص لان عملية التطور الاقتصادي ستحقق النجاح عندما يكون دور الدولة مكملا لدور السوق وليس متضاربا معه ومساعي الدولة هنا واضحة عن طريق تشجيعها لكافة انواع الاستثمار سواء المحلي او الاجنبي اما الخطوة الثانية فتتمثل بتنويع القاعدة الاقتصادية وذلك للتخلص من حالة الاقتصاد الريعي الاحادي

استدامة التنمية في العراق

تعتمد استدامة التنمية على وجود وتوفر شبكة من الاجهزة والمؤسسات التي تضمن توفر الخدمات ، وتوصل الفرد للاستفادة من الموارد المتاحة وتزداد أمكانية تمتع الفرد بحقوقه واحترام المجتمع لهذه الحقوق بازدياد وتنظيم هذه الاجهزة وخدمات الانتاج لغاية سد الاحتياجات المحلية أولاً .

إن الأساس الحقيقي للتنمية المستدامة يتحدد على مدى التركيز على الانسان نفسه فالإنسان هو أساس التنمية وعمادها . فالتنمية هي تنمية الناس وللناس ومن اجل الناس بمعنى اشراكهم ومشاركتهم بالتخطيط والتنفيذ والرقابة والاشراف والمراقبة والنتائج ولهذا يجب ان تكون التنمية المستدامة منطلقة من مجموعة من العمليات التي يجب ان تكون في اطار خطة طويلة قابلة للتحقيق لا تتأثر بغياب أفراد او تتأثر بسبب فشل منهج في التطبيق او تخضع للمزاج او الهوى الشخصي ، وبذلك تكون التنمية المتواصلة أشبه بالعقد متصلة مع بعضها البعض من خلال اهداف قريبة توصلنا الى اهداف بعيدة وتكون التنمية المتواصلة هي التنمية التي تحقق وتشبع احتياجات الحاضر للمجتمع دون الاخلال باحتياجاتهم المستقبلية . لذا فإن الرؤية المستقبلية لتنمية مستدامة في العراق تستند إلى أربع ركائز هي:

1. التنمية الاقتصادية :

ان الاقتصاد المتسم بالحيوية هو الاساس الذي سيبنى عليه الازدهار الاقتصادي والارتفاع المستمر في مستوى المعيشة غير ان أدامة ازدهاره تتطلب أدارة حكيمة للموارد الناخبة لتضمن للأجيال القادمة موارد وامكانيات كافية لتلبية طموحاتها وعلى هذه الادارة ان تؤمن الاستغلال الامثل لهذه الموارد وخلق التوازن بين الاحتياطي والانتاج وبين التوزيع

الاقتصادي ودرجة الاستنزاف ، أن موارد العراق النفطية يمكن استثمارها لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة ، ويغدو تحويل هذه الموارد الطبيعية الى ثروة مالية وسيلة لتحقيق الاستثمار في بنى تحتية بجودة عالية وبناء آليات فعالة لتقديم الخدمات العامة وتكوين قوة عمل ماهرة وعالية الانتاجية ودعم تطوير القدرات المتعلقة بريادة الأعمال والابتكار.

ان هذه المنجزات ان تمت تقدم بدورها منطلقاً أوسع لتنويع الاقتصاد وتحويل العراق الى مركز للمعرفة والنشاطات الصناعية والخدمات عالية القيمة غير انه يجب عدم التقليل من شان التحديات المتمثلة في قيام القطاع الخاص بتأدية دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة والتحدي الأخر المتمثل باختبار وإدارة مسار يحقق الازدهار ويتجنب الاختلالات والتوترات الاقتصادية.(59)

2. التنمية البشرية :

يجب على الدولة بناء نظام تعليمي يواكب المعايير العالمية العصرية ويوازي أفضل النظم التعليمية في العالم، ويتيح هذا النظام الفرص للمواطنين لتطوير قدراتهم ويوفر لهم أفضل تدريب ليتمكنوا من النجاح في عالم متغير تتزايد متطلباته العلمية كما يشجع هذا النظام، التفكير التحليلي والنقدي وينمي القدرة على الابداع والابتكار، ويؤكد على التماسك واحترام قيم المجتمع العراقي وتراثه ويدعوا الى التعامل البناء مع شعوب العالم . ولتحسين صحة المجتمع فأن عليها ان تعمل على تطوير نظام متكامل للرعاية الصحية يقدم خدمات صحية وقائية وعلاجية عالية الجودة يدار وفق أفضل المعايير العالمية ويوفر للجيل الحالي والاجيال القادمة حياة صحية مديدة، وتكون مرافقة متاحة لجميع السكان وبرسوم يستطيعون تحملها .

3. التنمية الاجتماعية :

كما يجب ان تتطلع الدولة الى النهوض بالمجال الاجتماعي وتطويره من خلال بناء الانسان العراقي القادر على التعامل بجدارة ومرونة مع متطلبات عصره ، والمحافظة على أسرة قوية متماسكة تحظى بالدعم والرعاية والحماية الاجتماعية وان يكون للمرأة دور فعال في هذا المجتمع في جوانب الحياة كافة ، كما يجب ان تعمل على توفير الامن والاستقرار للسكان وعلى تأمين الحاجات الاساسية وضمان تكافؤ الفرص للمواطنين كما انها يجب ان تعمل على تعزيز روح التسامح والاحسان وتشجيع الحوار البناء والانفتاح انسجاماً مع هويتها العربية والاسلامية وتعزيز دورها الاقليمي المهم والبناء .

4. التنمية البيئية :

يجب السعي الى تحقيق توازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين شروط الحفاظ على البيئة ، ويجب ان تزداد أهمية البيئة ودراستها للتعامل مع نضوب الموارد الهيدروكربونية وانخفاض حصة العراق من المياه وأثار اليورانيوم نتيجة الحروب والامراض الانتقالية والالغام أضافة الى قضايا خارجية مثل الارتفاع الحراري (الاحتباس الحراري) والذي يتطلب تقييم حدة المخاطر والتعامل مع التغيرات المتوقعة وتعبئة الطاقات وتضافر الجهود لمعالجة المشاكل التي قد تنجم عنها .

ولذا فإن هذه تستدعي مساهمة كافة فئات المجتمع وقطاعات الاقتصاد وهذا يتطلب تطوير القدرات المؤسسية والتنظيمية الضرورية وتوفير الخدمات العامة بكفاءة وشفافية ودعم التعاون والشركات المثمرة بين القطاعين العام والخاص وتوفير مناخ حيوي لقطاع الاعمال وإتاحة مجال أوسع لنشاط المجتمع المدني .

الاستنتاجات

1- اظهرت الدراسة ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية في هيكلة الانتاجي وموارده الاقتصادية وعجز مالي ومديونية خارجية .
2- ان مشكلة الاقتصاد العراقي الاساسية تكمن في الاختلالات الهيكلية كونه يعتمد على القطاع الاولي النفطي اذ تشكل الايرادات النفطية نسبة (85%)من الايرادات الموازنة اما الصادرات النفطية تشكل (96%) من قيمة الصادرات لعلم 2007 والذي يجعل الاقتصاد احادي الجانب .
3- الانفتاح او التحول الى اقتصاد السوق هو تغير في طبيعة النظام الاقتصادي المتبع الى نظام اخر اكثر ملاءمة وقدرة على التنمية .
4- القطاع الخاص في العراق ضعيف ولا توجد له بنية تحتية جيدة لنموه بسبب الظروف السياسية والامنية والتشريعية .

التوصيات

1- وضع برنامج للإصلاحات الاقتصادية يتضمن زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص وتصحيح الاختلالات الهيكلية وتحسين مستوى المعيشة .
2- من اجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتنمية قدراته لذا يجب تنمية القدرات الانتاجية في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية وتتم هذه القدرات من خلال ثلاث عمليات مترابطة ومتواصلة وهي تراكم راس المال والتقدم التكنلوجي والتغير الهيكلي للاقتصاد العراقي .
3- طالما ان العراق ينفذ شروط صندوق النقد الدولي فهو في مرحلة التحول فعلا لذا ينبغي انتقاء الاستثمارات المفيدة ذات طبيعة انتاجية وخدمية.
4- ينبغي ان يتمتع القطاع الخاص العراقي بنفس امتيازات القطاع الخاص الاجنبي لكي يقوم بدورة بأكمل وجه .

المصادر

1. لبيب شقير:تاريخ الفكر الاقتصادي .نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة ،1980 ، ص76 .
2. أرك رول : تاريخ الفكر الاقتصادي ، ت. راشد البراوي ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1968 ، ص92 .
3. راشد البراوي : تطور الفكر الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1976 ، ص54
4. لبيب شقير ، مصدر سابق ، ص144
5. محمد عزيز : مذكرات في تاريخ المذاهب الاقتصادية ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1951 ، ص70
6. عبد الوهاب الامين وزكريا عبد الحميد باشا : مبادئ الاقتصاد الكلي ، ج2 ، دار المعرفة الكويت 1983 ، ص85 .
7. سامي خليل : النظريات والسياسات النقدية : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، 1982 ، ص447 – 449 .
8. المصدر السابق ، ص172 – 182 .
9. عمرو محي الدين : التحلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1975 ، ص5 – 16 .
10. د. كامل بكري : التنمية الاقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ، جامعة الكويت ، 1984 ، ص90 – 91 .
11. محمد زكي شافعي : التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية القاهرة للطباعة ، 1968 ، ص128 .
12. سالم توفيق النجفي : التنمية الاقتصادية الزراعية ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1987 ، ص205 .
13. صلاح الدين نامق : نظرية التنمية الاقتصادية ، مطابع سجل العرب ، 1969 ، ص253 – 256 .
14. د. خميس خلف الهداوي ود. مازن الشيخ راضي : التنمية الاقتصادية ، جامعة الكوفة ، النجف ، 2000 ، ص186 – 189 .
15. دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، 1966 ، ص61 – 68 .
16. Hollis , B , Ghenery , Structural change and development policy oxford.un. press , 1979 , P.17
17. د. سالم توفيق النجفي ود. محمد صالح الشمري : مقدمة اقتصاد التنمية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1988 ، ص108 .
18. محمد سلمان حسن : التطور الاقتصادي في العراق ، مصدر سابق ، ص304.
19. وزارة التخطيط : هيئة التخطيط الاقليمي ، الاطار العام لستراتيجية التخطيط الاقليمي في العراق دراسة رقم 66 لسنة 1983 ، ص8 .
20. لزيد من الاطلاع ينظر : خميس خلف موسى : دراسة تحليلية للتنمية الاقتصادية في العراق 70 – 1985 ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
21. لزيد من الاطلاع أنظر : خميس خلف موسى : دراسة تحليلية للتنمية الاقتصادية في العراق 70 – 1985 ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
22. خزعل الجاسم : بعض جوانب مشكلة التنمية الزراعية والامن الغذائي في الوطن العربي) أفاق اقتصادية ، العدد 7 (تموز ، 1981 ، ص15) .

23.نفس المصدر ، ص8 .
24.وزارة التخطيط : المعهد القومي للتخطيط ، آفاق استراتيجية التصنيع في القطر ، بغداد ، 1983 ، ص22 .
25.مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية : التقدير الستراتيجي ، العراق ، بابل ، 2008 ، ص266 .
26.د. عبد علي المعموري : الاقتصاد العراقي بين عبئ الديون والتعويضات وتعثر المنح والمساعدات ، بحث مقدم الى ندوة مركز العراق للابحاث بتاريخ 2004/6/27 ، ص7 .
27.د. موسى خلف عواد ود. كريم سالم حسين : الازمة المالية العالمية وآثارها المحتملة على الاقتصاد العراقي (المؤتمر العلمي الاول كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية ك1 2009 ، ص114 .
28.عبد الجبار الحلفي : الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات ، مطبعة البنية ، بغداد ، ص36 .
29. Waled Khaduri, the politics of Iraq oil Export mees, May, 1993. p. 15.
30. د. اسماعيل عبيد حمادي: الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي التشخيص وسبل المعالجة ، ط3 ، مركز العراق ،بغداد ،2007 ، ص40 .
31. د. اسماعيل عبيد حمادي ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، ص43
32. د. محمد علي زيني : الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والآداب والنشر ، ط4 ، 2010 ، ص456 .
33. د. نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، 2007 ، ص8-9 .
34. د. عبد الامير الانباري : التعويضات في ملف العراق الى أين ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 305 بيروت، 2004 ، ص74 .
35. د. عاطف لافي مرزوك: اشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مبادئ هاوية في الاقتصاد السياسي (بغداد ، مركز العراق للدراسات ، 2007) ، ص25
36. أحمد عمر الراوي : القطاع الخاص العراقي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية ، مركز العراق للبحوث والدراسات ، رؤية مستقبلية الاقتصاد العراقي ، العدد (4) ، 2006 ، ص27.
37. أحمد الراوي ، الاستثمار الخاص ودوره في عملية الاصلاح الاقتصادي في العراق ، مجلة دراسات عراقية ، مركز العراق للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، جامعة المستنصرية ، العدد 55 ، سنة 2008 .
38. أحمد عمر الراوي : القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص5-6 .
39. نفس المصدر ، ص5 .
40. مظهر محمد صالح : مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الربعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق (بغداد ، بيت الحكمة للنشر ، 2010) ، ص19 – 20 .
41. عبد الحسين العنبكي : الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2008 ، ص170 .
42. نفس المصدر ، ص170 .
43. حيان سلمان : اقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة والتطبيق ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة ، حول قضايا اقتصادية راهنة دمشق من 2005/11/22 ولغاية 2006/6/30 ص6 .

44. محمد علي زيني: الاقتصاد العراقي ، مصدر سابق ، ص474 .
45. Ali Housain /L. Hassan : Market Economy in Transition Economy European goarnol of Economics , 2010 , P7 .
46. البنك الدولي للإنشاء والتعمير : (من الخطة الى السوق) تقرير عن التنمية الاقتصادية في العالم ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 1996 ، ص143 .
47. حازم الببلاوي : دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق ، القاهرة ، 1998 ، ص101.
48. Fangliang, Young Han: Price Descoverry, competition and Market Machanism Design. Asian Social scince gournal, 2008, P.123 .
49. أ. بو شعور محمد حريري وأ . ميمون خيرة: المنافسة والية حمايتها من الاعمال المنافية لها (دراسة قانونية)، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، ص 3 .
50. نفس المصدر: ص4 .
51. أ. صالح العصفور: سياسات التنافسية: المعهد العربي للتخطيط بالكويت جسر التنمية، 2012، ص4 .
52. د. علي توفيق صادق: القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الاسواق العالمية، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، 1999، ص173 .
53. أ. صالح عصفود: سياسات التنافسية، مصدر سابق، ص7 .
54. مصطفى بايكر: سياسات التنظيم والمنافسة، مصدر سابق، ص10 .
55. تقرير التنافسية العربية 2012: المعهد العربي للتخطيط بالكويت الاصدار الرابع، ص31
56. د. حسين ديكان درويش : القطاع الصناعي في العراق الواقع والآفاق مركز الفرات للتنمية والدراسات الستراتيجية، 2007.
57. ثائر محمد رشيد: منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق ، الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005، ص84 .
58. عاطف قبرحي: اعادة نظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بحث مقدم إلى ندوة اجتماع الخبراء حول الحكم والنتيجة الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر .
59. انطوان جبران: إدارة النتيجة في الاقتصاد ودور القطاع العام في ذلك من خلال اعادة هيكلة وتأهيله وتطوير إدارته جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص10 .
60. د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ود. حسن ابراهيم المهندي، مصدر سابق، ص59